كتاب: المناهج لقاضي زكريا الأنصاري على شافية
ابن الحاجب ناقص وغير كامل. ومعه حاشية
مهذبة على كتاب السمرقندي في علم الآداب والمناظرة.

خطی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۸۷۶۸

۱۸۷۶۸
۲-۹۹۳۳

فرزند مصطفی آباد فالمعنه
باربعه عشر یوماً ثانی الاشهر فروش

فرزند من کدوم شهر کیزمال
بنزیول برزه و رفیه صوف حت لازم است

هر زیال دروازده ریالمال
محل برزیه عیالازم است

مبلغ هشت تومان رایج ساو بجه
مال بیاد رزد معلوم دغابر زمه
در رفیه عبدالله پچل ثابت ولد

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۸۷۶۸

۱۸۷۶۸
۲-۹۹۳۳

فرزند مصطفی آباد فالمعنه
باربعه عشر یوماً ثانی الاشهر فروش

فرزند من کدوم شهر کیزمال
بنزیول برزه و رفیه صوف حت لازم است

هر زیال دروازده ریالمال
محل برزیه عیالازم است

مبلغ هشت تومان رایج ساو بجه
مال بیاد رزد معلوم دغابر زمه
در رفیه عبدالله پچل ثابت ولد

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۸۷۶۸

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

نستعين الحمد لله الذي تفضل وتكرم

والصلوة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم وبعد

فهذا شرح وضعته على الشافية في علمي التصريف والخط تاليف الامام

والحبر الهمام جمال الدين ابي عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس بن

الحاجب المصري المالكي رحمه الله تعالى لحل الفاظها ويبرز دقائقها

ويحقق مسائلها ويحرر دلائلها على وجه لطيف خال عن الحشو والتطويل

حاو للدليل والتعليل وسميته المناهج الكافية في شرح الشافية

والله اسئل ان ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل قال بسم الله الرحمن الرحيم

امر اولق والاسم من السمو وهو العلو او من الوسم وهو العلامة والله

علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد الدال عليه قطعا ولا

جامعة

بعلم في كل اسم من اسمائه سوى اسم الله هو من اسمائه الله

ولا ينعكس والرحمن والرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم

والرحمة لذة وقة للقلب تقتضي التفضل فالتفضل غايتها واسماء الله

تعالى الماخوذة من ظ ذلك انما تؤخذ باعتبار الغاية دون المبدا

والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البنا تدل على زيادة المعنى

كما في قطع وقطع وقدم عليه كما في القران لمناسبة الفواصل وتقدم

رحمة الدنيا العامة على رحمة الاخرة الخاصة بالمؤمنين كما قيل رحمن

الدنيا ورحيم الاخرة الحمد لله بلام السملة والحمد لغة افتعال

بالكتاب العزيز وعملا بالخبر كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله

الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بالحمد وجمع كغيره بين

الابتدائين عملا بالروايتين واشار الى انه لا تعارض بينهما

اذ الابتداء حقيقي واضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والاضافي

بالبدء صلى الله عليه وسلم فانه كان يابي بها في خطبه اما بعد من شيء

بعد البسملة والحمد لله والصلوة على محمد وذكر فقد شائع في فتحه استنباط اما

بعد وفي اخره وبعد فقد التمس مني من لا يسعني مخالفته عمارة ان

اجمع بعض ما في علم الاعراب الشامل للبناء تغليبا كما في قوله تعالى و

كانت من القانتين مقدمة في علم التصريف على ما هي مقدمة

النحو تقريبا ومقدمة في علم الخط سمي الثلاثة مقدمات لوضعها ولانها

ليست مقصودة لذاتها بل لضبط كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه

وسلم وفي قوله في التصريف على ما هي طريقة وبها يجمع بين لفظ التصريف

والنحو فاجبته الى ذلك بلا مهلة سائلا مشفوعا اسائل الله تعالى

غاية السؤال من الخضوع والذلة ان ينفع بها كما نفع باختها

وبهذه مقدمة الاعراب والله هو المفيد اسم خالق مقدر اظاهر

في العلم التصريف تفعيل من الصرف للمبالغة ولكثرة تحمله بهذا

العلم الكثرة التصرف فيه وله موضوع وفائدة واستمداد ومسائل

وحقيقة فوضوعه ابنية الكلم العربية من حيث يعرض لها الاحوال وفا

لمدتها الاحتراز عن الخطاء في الاشتقاق واستخراجه من كلام العرب من حيث

الافراد في الثلثة ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كقلبنا باب حرف العلة

من قول وبيع بقلب الفاء وحقيقته لغة التغير واصطلاحا تبعا لكلام النحويين

الاصل الواحد اما اشتقاق مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها وهي

العلم علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم كصيغ المصدر والماضي

والاستقبال والامر واسم الفاعل واسم مفعول وكالاعلال وتحقيق اسمائها

فخرج بذلك ما عدى علم الاعراب والصرف حتى اللغة فانها علم تعرف به

ابنية الكلم لا احوالها اذ ابنيتها حروفها وحركاتها وسكناتها باعتبار

الوضع واحوالها العوارض التي تلحقها وتعرفها التي ليست باعراب

علم الاعراب الشامل للبناء تغليبا كما مر واعترض على التعريف بانه غير

جامع لخروج بحث التصريف عن اصول تعرف بها نفس الابنية كالماضي والمضارع

وللمصدر واحكام لا تتعلق بالابنية ولا باحوالها كالوقف والقلب والا

دغام والتحقيق اذا كانت في الحرف الاخر لا لكثرة حالاته بناء الكلمة واجبة

على الاول بيان المذكور اذ فيه احوال الابنية مثلا اذا قلت طلب ما فيه فطلب بناء

وماض حال عارضة له كالقلب العارض لقال فالمراد بالمذكور اذ منهو بناء

لا ما صدقاتها وعن الشيخ بانا لا نسلم ان احوال الحرف الاخير ليست احوالا

للابنية اذ احوال البعض التي احوال الكل الشيء وبذلك سقط ما قيل انه لا حاجة

لقوله التي ليست باعراب بناء على انه لا يعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الاخير

وعبروا بالعلم وثانيا بالمعرفة لان الاصول امور كلية تنطبق على جزئياتها

احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والاحوال الولادة

وتلك القواعد الكلية كما تقدم

والمعرفة والجزئية وابنية الاسم المتمكن كرجل وفرس لا المبنية
كمن وكم الاصول صفة لابنية فرع بها الابنية الفروع ثلاثية وذو
باعية وخماسية لا اقل منها ولا اكثر اما انه لا اقل منها فلان الثلاثية
اصول الابنية لانقسامها على المراتب الثلث المبدأ والمنتهى والوسط
فكان اقل ما ثلثة احرف يوقف عليها واسطة بينهما انيجب ان يكون
المبتدأ به متحركا لانقطاعه والمتحركة والموقوف عليه ساكنا لانقطاعه
السكون ولما ثنا فيا صيغة كرهوا مفارقتها فقصدوا بينهما بما يكون متحركا
ثالثا وساكنا اخر واما انه لا اكثر منها فلان بنيتهم انه كلمة
فالاصل كما علم ان يكون الكلمة على ثلثة احرف وحق ذو الرباعية
والخماسية توسعا في تكثير الطرق المؤدية الى المقصود وهو المعنى
وابنية الفعل الاصول ثلثية ورباعية لا اقل منها ولا اكثر والحق ذو
فيه خماسيا لكثرة تصرفه ولانه اثقل من الاسم لتعدد الدلالة على
الحدث والزمان ولاتحاد الضمير المرفوع المتصل به بصير كالجزء منه
منه

بل لجواز اسكان ما قبله ان كان يوقف كما فالخماسية فيه كالسوسة في الاسم
وقد علمت انه من فرض الحرف فيجعل عن هذا العلم فلذا اسكت عنه
بين سيرا تمييز يعرف الاصل عن الاصلي فقال ويعبر عنها اسمي الاصول ثانيا
كانت او فعل بالفاء الاولى وضعا والعين الثانية والام الثالثة كرجل
وفعل ولكل منهما فاء وثانية عين وثالثة لام وانما قلت وضعا ليتناول
المقلوب نحو جاه اذ وزنه عفل لان المعتل فيه اول وضعا ويعبر عن ما زاد من
الاصول على ثلثة بلام ثانية ان كان الزائد واحدا كجعفر ودحرج وزنه
فعلل بزيادة لام الفاء او عين لحصول الحاجة الى زيادة حرف عند اللام وبلام
ثالثة ان كان الزائد اثنين كجحمرش وزنه فعللل واحترز بالوزن الفاء والعين و
اللام لان مجموعها هو فعلل اعم الافعال معنى لانه يستعمل في معنى كل منها نحو
فعل الفرد والنوع قال الله تعالى والذين هم للزكوة فاعلون اي مزكون وهو البعد
من جعل لفظه ولا فيه حروف الشفة والوسط والحلق وجعل بعضه اصل الخلق
وصير ويسمى الزائد من اثنين تمييزا بين الزائد عن الاصل لان معرفته بما موقوفة على
معرفة الاصل

ثانية الاصول بالفاء والعين واللام لان مقابلتها موقوفة على
معرفتها فلو توقف معرفتها عليها لزم الدور بل المراد انها اذا
عرفا بطريق من الطرق كان يقال الحرف الاصلي ما ثبت في تصاريف
الكلمة لفظا كحروف الضرب في منصرفاته او تقديرا كالعين
فلت وبعت والزائد ما سقط في بعضها كواو وعود وقلنا ثم قلت
الى تعليم المتعلمين فالطريق ان يقال اذا وزنا لفظا بفعل
فما قابل الفاء والعين واللام فهو اصلي وما لا فزائد ولا يصح ان يقال
ان الزائد ما يسقط لمجيئه بمعنى الكلمة الا ترى ان الف ضارب وياء يختلف
معنى الكلمة بسقوطها وهما زائدة وواو كوكب ونون نحو نقلا كذلك
وانما كان الميزان ثلاثيا لكثرته ولانه لو كان رباعيا او خماسيا
لم يكن وزن الثلاثي الا بحذف حرف او اكثر وان كان ثلاثيا لم
يكن وزن الرباعي والخماسي الا بزيادة اللام والزيادة صنعة
اسهل من الحذف ولهذا قيل دعاء زيادة الزيادة امتهان احسن من

الكلمة الموزونة من الاجزاء
الثانية المغنية مصدر

مقابلة الاصول بالفاء والعين واللام لان مقابلتها موقوفة على
معرفتها فلو توقف معرفتها عليها لزم الدور بل المراد انها اذا
عرفا بطريق من الطرق كان يقال الحرف الاصلي ما ثبت في تصاريف
الكلمة لفظا كحروف الضرب في منصرفاته او تقديرا كالعين
فلت وبعت والزائد ما سقط في بعضها كواو وعود وقلنا ثم قلت
الى تعليم المتعلمين فالطريق ان يقال اذا وزنا لفظا بفعل
فما قابل الفاء والعين واللام فهو اصلي وما لا فزائد ولا يصح ان يقال
ان الزائد ما يسقط لمجيئه بمعنى الكلمة الا ترى ان الف ضارب وياء يختلف
معنى الكلمة بسقوطها وهما زائدة وواو كوكب ونون نحو نقلا كذلك
وانما كان الميزان ثلاثيا لكثرته ولانه لو كان رباعيا او خماسيا
لم يكن وزن الثلاثي الا بحذف حرف او اكثر وان كان ثلاثيا لم
يكن وزن الرباعي والخماسي الا بزيادة اللام والزيادة صنعة
اسهل من الحذف ولهذا قيل دعاء زيادة الزيادة امتهان احسن من

من ادعاء حذف فيها ثانيا ويعبر عن الزائد على الاصول بلفظه
على الاصل في التعبير عن الحرف وللفرق بين الزائد والاصلي كقولنا
وزن فاعل ومضروب وزنه مفعول فعبر عن الف والميم والواو بما
لفاظها سواء كان بلا حرف تعويضا ام تكثير الحروف الكلمة ام اعلاما
بغير ما ام افادة لمعنى زائد فيها الا المبدل من تاء الافتعال فانه لا يعبر
عنه بلفظه بل بالتاء فلا يقال في اضطرب وازدجر افتعل بل
انفعل بيانا للاصل ولفظا للتنبيه لو قال من تاء الافتعال كان اولى
لشمول تاء تفعل وتفاعل نحو اطير وازدكر اصلهما تطير وتذكر قلبت التاء
طاء ودالا وادغما فلا تفعل الا بدلا بالمعنى جمعي بهمزة الوصل والا
المكسورة للاوان مقرونة او لغيره لكنهم ثانية يعبر عنه بما عبر به عما
تقدمه من الحرف الاصلي فان كان من حروف الزيادة نحو حروف
سألتمونيها والزائد لا يكون الا منها الا في الالحاق والتضعيف فيعبر
فيهما بالحرف كان ومعنى الزيادة للالحاق زيادة الحرف في كلمة

لا في الناموس العود كمهدد جبل
وما ارتفع من الارض بحد فزيد
وفرزدق من الظهر اعلاه ومن
الشاة الشلاثة وحزنة دعاء
بالحزن على قوم
امر وجه النهي

لتصير على هيئة كلمة اخرى اصلية تعامل معاملتها ومنها
بغيره زيادة بعد التسوية كقرنة او للتكثير كقطع او غيره مما يأتي
فوزن قرود الملحق بجعفر فعلل فعبر عن الاول الثانية بما عبر به
عن الاول والثالث يفوت غرض الالحاق في جعل الكلمة على مثال
باب مؤازنها فيه اصل كلاحرج باب فعلل ووزن كرم فعل فعبر
عن الواو الثانية بما عبر به عن الاولى تنبيها على ان الاعتناء بالحرف
الثالث كهو بالاول لانهم يكرهون اجتماع المثلين ولذلك اعلوا
عينه وخرج بقوله من الحرف الاصلي الزائد كالنون جلباب فانه لا
يعبر عن المكرر معه بما عبر به عنه وما اشتبه به هو ما اذا لم يكن المكرر
من حروف الزيادة ومثاله انكان هنا للالحاق شملل وغيره علم
جون فقوله ان كان من حروف الزيادة محذوف يدل عليه ما قبله
ان عطف على مثلان اذ مثله قد يكون حالا وقد يكون صفة فاعل مثلان
فالاول للحال كما عليه الزمخشري وغيره والثاني للعطف كما عليه ابن الحاجب رح

يعني ان الواو هنا حالية وان شرطية
متخلفة عن معنى الشرطية والجملة
حالية بما اشرنا اليه هذه القاعدة في الفصل
تقديره ويعبر عن المكرر المذكور بما
عبر به ما تقدم مطلقا ناكون من
حروف الزيادة فيعبر عنه ان ساكر بكن من
من حروف الزيادة بالطريق الاول
سيد ص رح

ح والمختار ان كلا منهما جائز وان الثانية اولى معنى لافادته المبالغة و
التاكيد منطوقا وتقديرا انه يعبر عن المكرر بما تقدم التام بكن من حروف
الزيادة وان كان منها لكن والمعنى انه يعبر عن الاول بما فقط لا المكرر فانه
لا يعبر عنه بلفظه بل بما تقدمه كما تقرر الا المكرر الكائن بثبت بفتح
المثلثة اسم بثبات وجه على انهم لم يقصدوا التكرار بل قصدوا زيادة الحرف
فاتفق موافقته لما قبله فانه يعبر عنه بلفظه كما علم او لا فهذا في الظاهر
مستثنى من مستثنى كما يقال اكرم الناس الا الاغنياء منهم الا الاذكياء فهو تنبيه
تام وفي التحقيق مستثنى من احوال المستثنى قبله والتقدير والا المكرر كائنا
باي حال وجد الا كائنا بثبت فهو استثناء واستعمل المصنف كغيره
ثم للمكان المجازي وتبين غالبا كل على بابنا نسبة فقوله هنا وثم اي
ومن هنا وهو ان المكرر بغير ثبت يعبر عنه بما قبله اي من اجل ذلك كان
حنتيت وهو صمغ لا يجزان ويقال فيه حليت بتشديد اللام تعليلا
لا تعليلا وان كان موجودا كعفريت لقصد التكرار فيه بدعلماق

المكان المجازي

بقتل بل وزن طويل طويل فيجب ان يوزن بوزنها على قاعدة المكرر
كان سحنون بالضم علم رجل ويقال لذي الريح والمطر فعلول لا فعلون
وفي نسخة فعلول لا فعلون اي وزنه فعلول لا فعلون فذكر اي لقصد التكرار
فيها للالحاق بقضروف وهو ما لان من العظم والعلمية اي علم فعلون ووزن
جون فعلول كقضروف وعصفور بل توجد فعلول توجب رعاية القاعدة
كما سيجيء ثم اخذ في بيان ما ورد بثبت فقال وسحنون بالفتح علم
لرجل بحيث الفتح فيه وزنه فعلون كجدون وعبدون وزبدون وهو
اي فعلون مختص بالعلم لا يتجاوزه الى غيره ودخول الباء على المقصور
عليه كما انها جائزة عرفا وان كان الاستعمال المتوفر دخولها على المقصور
كان يقال ويختص به العلم وانما قلنا وزن سحنون فعلون مع انه مكرر
لتمثيل فعلول بالدال المهملة وهو صعفوق فقط والنادر كالمعدوم
والتوريع كان مشابها موجبا للعدول عن القاعدة قال الجوهري وهو اسم
اعجمي منصرف للعلمية والعجمة فيقال هو صعفوق الخيل بالهاء

بشاذة الوجوه لان ليس المراد بالنادر والضعيف الشاذ قياسا اذ هو في
اصطلاحهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته
كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يخالف القياس كخزعلي والضعيف
ما يكون في ثبوته كلام كمترطاس بالضم ثم ان كان قلب الهمزة في الموزون فيجعل
حرف من حروف الاصول مكان آخر قلبت الزنة ايضا مثله بتبعها على ترتيب
حروف الاصول كقولك اردب بالمد وضم الدال الجمع دراعق اذ اصله ادرب
والواو المضمومة يجوز همزها فهي ذ فصار اد ولما تحركت العين مكان
الفاء بعد نقل حركتها اليها فصار اءدد ابدلت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح
ما قبلها فصار الدد ثم بين بالعرف به القلب وهو ستة اوجه فقال
ويعرف القلب في الموزون باصله وهو المصدر كبناء بناء وفاء في بناء
على الثاني الذي هو الاصل في اشتقاق غيره منه على الاصح ولما لم نقل بناء اي
بناء مرة انه مهموز العين دون بناء بناء لكونه اخف مهموز اللام علم ان بناء
بناء مقلوب بناء مرتبا فوزنهما فلع فعلع وبامثلة اشتقاق المقلوب
وهو

وانما جعل النقل بعد قلب الواو همزة لكثرة تواتر قلب الواو المضمومة همزة ثم الجمع الكلب بعد الاعلال بعد القلب واجاز لانه تركان في حال الواو تبعا لانه تبعا لاوله مكان اولا على

وجه ان الناء والشاف

وهي الكلمات التي علم وجودها كلها اما اصل وهو كالجاه للقود والمنزلة فان
تصريفه كالوجه والتوجه والموجهة ووجه بوجه لكونها معتلة العين والوجه
ثلاثي على ان اصله وجه قلبت الفاء الساكن العين وكان القياس ان
يكون فاء مكان حرف ساكن الان فصرفت عنه
يقال جوه يوجه ساكنة لكنها لما تحركت في الاصل وانفتح ما قبلها قلبت الفا
او ملحق بالثلاثي بالتحريك فانقلبت الفاء والحاق فان
نظائره كالوحدة والتوحد والوحدن والوحوك لكونها معتلة العين
ثلاثي على ان اصله الوحو قلبت الفاء الاخر ولا يمكن الابتداء بالفا
فقدمت الحاء عليها فصار حاوف قلبت الواو باء لوقوعها رابعة وقلبت
فيها حاء حاء بالوزن عالق والفتح بكسر الفاء فان مفرده وهو
الفوس ونظائره كفوس الشيخ واستفوس الحنى فوجد مفتوحا
اسمعه فوس لكونها معتلة العين تدل على ان اصله فووس
قلبت العين الى موضع اللام وبالعكس لكراهتهم اجتماع ضمتين
وواوين فصار فسووا على وزن فلوع قلبت الواو باء وادغمت
المنظوكة انتهى بعين انفعله

وهي الكلمات التي علم وجودها كلها اما اصل وهو كالجاه للقود والمنزلة فان
تصريفه كالوجه والتوجه والموجهة ووجه بوجه لكونها معتلة العين
ثلاثي على ان اصله وجه قلبت الفاء الساكن العين وكان القياس ان
يكون فاء مكان حرف ساكن الان فصرفت عنه
يقال جوه يوجه ساكنة لكنها لما تحركت في الاصل وانفتح ما قبلها قلبت الفا
او ملحق بالثلاثي بالتحريك فانقلبت الفاء والحاق فان
نظائره كالوحدة والتوحد والوحدن والوحوك لكونها معتلة العين
ثلاثي على ان اصله الوحو قلبت الفاء الاخر ولا يمكن الابتداء بالفا
فقدمت الحاء عليها فصار حاوف قلبت الواو باء لوقوعها رابعة وقلبت
فيها حاء حاء بالوزن عالق والفتح بكسر الفاء فان مفرده وهو
الفوس ونظائره كفوس الشيخ واستفوس الحنى فوجد مفتوحا
اسمعه فوس لكونها معتلة العين تدل على ان اصله فووس
قلبت العين الى موضع اللام وبالعكس لكراهتهم اجتماع ضمتين
وواوين فصار فسووا على وزن فلوع قلبت الواو باء وادغمت

فيها ثم كسر السين لمناسبة الباء فصار فسيا ثم كسرت الفاء لاتباع
ولازالة الثقل فصار فسيا على فلع واذا نسب اليها قلت فسوي لانها
فلوع مغير تغيير فعول كما مر فتزاد اليه ويصير اي المقلوب كالسين فان
وزنه عفلي مقلوب يسر اذ لولا انه مقلوب لقيل فيه اسي بقلب الياء الف
لتحركها وانفتاح ما قبلها واعترض بان القلب اما ان يجتمع الانقلاب
او لا فان كان فبنوه بناء بناء على ما يجيء في الانقلاب وعلامة
اجيب بان علة الانقلاب موجودة في بناء بناء بتقدير القلب و
علامة بخلاف ايرد بان عدم الانقلاب دليل القلب ولا يلزم العكس
وبقلة استعمال اي المقلوب كالايم وادر يمكن انها جموع ايم وهو الظبي
الابيض وادر اصلها ادأم وادءر وهما اكثر استعمالا فقلبا اليه
فعلم انهما الاصلان حملا لاكثر على الاصل وقد جوز ما ذكر من الاقسام
غير الاول الاول بناء على انه يمكن البيان في الكل بالاصل لا يضر
بجواز اجتماع دلائل كثيرة على مدلول واحد وبالاول يوكد اي القلب

اي القلب الى اجتماع الهمزتين ولما يعرف القلب بذلك عند تحليل مخرجاته
فانه اسم فاعل من مشدد العين مهموز اللام فاصله جاسي بتقديم الياء على
الهمزة قوله لقلب الانقلاب الياء همزة لكونها بعد الف فاصله كما في نظائره
كالمساء فتحتها همزتان في كلمة واحدة وذلك مستكره فوجب تقديم
القلب فيه ثم اعلاله باعلال قاض فوزنه قبل اعلاله فالع وبعده فال فقال
سيبويه لا ياس بالجمع بين همزتين اذ يعلم ما يقتضيه الاصول فتنقلب
الثانية جائيا ياء ثم يعلا اعلال قاض واعترض عليه بان الياء المد
المنقلبة عن الهمزة قياسها ان تصح على الافصح فلو كانت الياء في جائي
منقلبة عن همزة لكان الافصح الغاؤها كما في ذرائي ومسهوك اذا
خففت همزتها فلا يعلا اعلال قاض ولما اعلوه اعلاله بحرف انها اصلية
مقلوبة لا منقلبة عن الهمزة فاوجب عن ذلك بانا لا نسلم ان قياسها
ان يصح مطلقا بل فيه تفصيل وهو انه وجب ابدالها عن الهمزة و
وجب الاعلال والا فلا ولما وجب الاعلال في جائي همزتين وجب

الاعلال بجلاف عوذ لرى وردّ بهذا الجواب بان كلامنا في شيء انفصل فيه
منقوض اما الاول فمنقوض بأيمة فان اصله أيمة بهمزتين وهو ابدال
الثانية وجوبا لا يطرد الاعلال يقلب الياء الفا بل لا يجوز واما الثاني
فمنقوض بنحو خطيئة فان ابدال الهمزة فيه ياء جائز لا واجب مع ان
الادغام بعده واجب وكلا النقضين مدفوع اما الاول فلان اصل
أيمة أيمة نقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة قبلها وادغمت الميم في الميم فصار
أيمة فابدلت الهمزة ياء فصار أيمة فحركة الياء عارضة فلا يعتبر غير معتد
بها غالبا كما في خشي الله لو انهم فلم يعلوا فيهما واما الثاني فلان ابدال
الهمزة ياء في نحو خطيئة انما هو لتلك الادغام فكيف يترك به الادغام لجلاء نحو
دارى فانه دفع الاعتراض عن مذهب سيبويه فقوله المصنف ليه اذ القلب خلاف
الاصل وتفريع اي على ان كان يقوله مذهب الخليل لانه لا يلزم فيه القلب
لئلا يجتمع همزتان وان كان على خلاف الاصل ومذهب سيبويه يلزم منه اعلالان
قلب العين همزة واللام ياء والقلب كثير في كلامهم مع عدم الاحتياج

اليه كشاكر فصار كابناء اول واما اعلاله اعلال فاض فشركه بينهما قال الشيخ
نظام الدين ويمكن ان يعارض بان لا اعلال بين على القياس او ليس اعلاله
ويجري على خلاف القياس قال ابن الحاجب قول سيبويه اقيس وما قاله الخليل
لا يقوم عليه الدليل وليس بقياس اذ ذو ترك القلب لما منع الصرف بغير علة
الا لزم الكسائي وسيأتي ان يعرف القلب بذلك فيجعله غير الاصح وهو
مذهب اكثر المحققين كالخليل وسيبويه نحو اشياء فانها عند هم تفعلاء لهم
وجوه ثلاثة ممنوعة الصرف بغير علة فقد ذهب فيها القلب ليكون اصلها
اشياء على فعلاء كحمراء فلا تنصرف للالف الثانية وان كان اسم جمع
لا جمعا لشيء وقال ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي انها افعال
جمعا لشيء كبيت واشياء وانما منعت الصرف بغير علة
لكثرة استعمالها لهم ولانها مشبهت بفعلاء وردّ بانه
يلزم منه منع صرف ابناء واسماء ايضا بغير علة مع ان
اشياء يجمع على اشاء ورد افعال لا يجمع على افاعل قال بجوهري

واحد اشاوى اشاوى بالتشديد قلبت الهمزة ياء فاجتمعت ثلث
ياءات فحذفت الوسطى فقلبت الاخيرة الفا وابدلت الاولى واوا
ويجمع ايضا على اشاى واشاوات وكلها دليل على ان مفرده كذلك
قال صاحب القاموس اشاوى اشاوى بثلاث ياءات قال وتوهم هي صيغة
اشاوى بالهمزة غلط لانه لا يصح ابدال الياء الاولى لانها اصل غير زائدة كما تقول
في ابيات ابايت فلا تبدل الياء التي بعد الواو قال يحيى بن زياد الفراء انها افعلاء
واصلها افعلاء لان اصل شيء لشيء كبين وبيّن ولين ولين فحقوا بهذا
من ثم جمع على افعلاء كابناء واسماء فقالوا اشياء فحذفت الهمزة
الاولى وهي لام الكلمة تخفيفا كراهية اجتماع همزتين بينهما الواو
افعلاء وردّ بانه لو كان اصل شيء شيئا لكان الاصل اكثر استعمالا
كما ان بيّنا مشدد اكثر استعمالا من بين مخفف وبان حذف الهمزة
في مثل اشياء غير ثابت وما علل به حذفها غير معروف وبان تصغير
على اشياء يمنع من ذلك لان جمع الكثرة اذا اريد تصغيره ولم يكن

له مفرد جمع قلة وجب رده الى المفرد وتصغيره ثم جمعه
جمع السلامة وبانا لجمع على اشاوى وغيرها مما مر وللاثنين
المحققين شيء من ذلك لان منع صرفها لالف التانيث وتصغيرها
على اشيئاء لانها اسم جمع لا جمع كما مر وجمعها على اشاوى لانها على
فعلاء فيجمع على فعالى كصحراء وصحارى عابية الذين هم القلب وهو كثير
هذا وللفراء ان يجيب عن الاول بان شيئا فرع وانما اكثر استعماله مخففة
وبما قرر به علم ان قول المصنف على الاصح متعلق بيعرف على ما مر فالاصح
وقع على قول المحققين ويعرف بقلبه بآء ورجحه الجاربردي اي يعرف
القلب بانه لو لم يقل لاتى على الاصح المنع الصرف بغير علة فالاصح وقع
على قول الكسائي والمراد انه اصح من قول الفراء لانه ماش في الزنة على
ظاهر لفظ شيء اذ شيء واشياء بمنزلة شيخ واشياخ بخلاف قول الفراء
وكذلك اي كالقلب في الزنة يحذف فكما يقلب فيما يقلب في الموزون
كذلك يحذف منها ما يحذف منه لما مر كقولك في فاض فاع يحذف الاخرة

الزنة كما حذفت في الموزون فيجعل عن بمادفعا وجرت تقديرا مثلا عن لدلا
بدل عن ذلك في القلب فلا في الحذف الآن يتبين فيهما الاصل فيقال ح في تقلب
وزن الفية الاصل افتعل وزن تحذف وزن فاصل في الاصل فاعل وتفهم امثلة
بنية اسما كانت او فعلا اما قسمين صحيح ومعتل فالمعتل ما فيه احد اصوله
حرف علة وهو الواو والياء والالف والصحيح بخلافه واقسام المعتل سبعة
لان حرف العلة فيه اما ان ينفرد او لا فان لم ينفرد فاما ان يكون
فاء او عينا او لاما وان تعدد فاما ان يكون اثنين وثلثة كواو وياء
لاسم الحرفين ولم يتكرر بعينه وان كان اثنين فاما ان يفترقا ويفترقا
وان اقترنا فاما ان يكون فاء وعينا او عينا ولاما فالمجموع سبعة
فالمعتل بالفاء كوعد ويعد مثال امر يسمى به لمانعة التصحيح في احتمال
الحركات والاجوف في زنة الامر نحو بع والمعتل بالعين كقال وباع
اجوف اسم به يخلق ما هو كالجوف له من الصحة وذو الثلثة اسم به
ايضا لكون ما فيه على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك نحو قلت وبعت
وبعت

والمعتل بالام كفرى وكرى منقوص اسم به لنقصان آخره عن بعض
الحركات وذو الاربعة اسم به ايضا لكون ما فيه على اربعة احرف
اذا اخبرت عنه نحو دحرجت وربيت قال السعد التفتازاني فان
قيد بهذه العدة موجود في كل ما هو على ثلثة احرف غير الاجوف به
المجرد فان قلت هو في غير ذلك على الاصل بخلاف الناقص فان كونه
على ثلثة ايضا اولى منه في الاجوف لكون حرف العلة في الاخر الذي هو
محل التغيير فلا اخلال وذلك ويقع على الاربعة سمي بذلك ايضا شبيه
الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به انتهى والمعتل بالفاء والعين
كوعد ويعد لا يجيء في الفعل وليس في كلامهم اسم جمع في اوله ياءان
الايمن اسم بلد او بالعين والام كقوي وحيي لفعل مفروق
اسم به لافتقاد اسم اجتماع حرفي العلة فيه وافترقا بعدم
الفاصل بينهما بقاء للمجيء من قبائل شتى لفعل والمعتل بالفاء
والام نحو وفي لفعل مفروق اسم به لافتقاد حرفي العلة فيه

واقسام الثلاثي المجرد تسعة ابنية والقسمة العقلية تعطي التسعة
نحو يكل الفاء لفعل لا يتولد بان كسر وتفتح وتضم اعتبارا لحركة الامر
لكونها محل الاعراب تقتضي ان تكون ابنيتها تسعة حصلت من ضرب
احوال الفاء كسر الحركات الثلث في احوال العين الاربعة وهو الحركات و
السكون سقط منها فعل بضم الفاء وكسر العين وبالعكس لاستثقالهما لانتقال
فيهما من الضمة الى الكسرة وبالعكس لانهما حركتان ثقيلتان مستثقلان الخفة
لكن الاولى اخف لان فيها انتقالا من الاثقل وهو الضم لاحتياج فيه الى
تحريك العضلتين الى ما دونه ثقلا وهو الكسر اذ لا يحتاج فيه الى تحريك
عضلة واحدة ولهذا وضعوا البناء الاول في الفعل عند الاحتياج اليه لانه
لما كان الفعل يسكن اخره كثيرا باتصال الضمير المرفوع فاوثر ذلك فيه
اتخفة ثقل البناء واما نحو يضرب مما فيه انتقال من الكسر الى الضم فلم يعبؤا
به لان الضم تعرض الزوال بالنصب والجزم وما ذكرت من سقوط
البناء الاول هو مذهب الاخفش وبعض الجمع وبعضهم قال بعدم سقوطه لثبوته

به لكنه قليل قال المرادي وهو الظاهر واجاب المتقدمون عما اورد على عدم
مجيء البناء بين فقال وجعل لئلا يضم قبله وكسر قبله لضمة تنسب اليها
ابو السود الدؤلي وليس بشهيد بابن عمرو من منقولا من ذلك المبني للمفعول
من ذلك على مثال الاول كما سمي المتقدمون شيء بشيء بان تقارب
خطاه بالنهشير وبمثل هذا يجاب عما قيل انه جاء ايضا في غير الاسم وهي
لغة في الوعل وفي الفرخ اما اصلهما وعلى المنجي اليه ويجيء بكسر الفاء
وضم العين للكسر كالشيء كالرمل والماء ان ثبت محمول على انه اخر العينين
اذا المعروف انه جاء بكسرتين وبضمتين وان كانت الاولى غير مضمومة
فلما نقط المكسور بالجاء مكسورة ضمت اللغة الاولى فقرنها ونقط
بالباء مضمومة من الثانية وقال في حرف الكلمة لان التوخل يكون
في كلمتين ايضا وهو الكثير كما هو قالوا فنقط بفنقط كضرب يضرب وفنقط
فنقط كعلم يعلم الحاقا لو فنقط بفنقط بالكسر او بالفتح فيهما علمان
الماضي من احدهما والمضارع من الاخر واجاب بعضهم بان ما

او ورد شاذ كقولهم ان الحكم بن والبه البشير يوم المقصة ان شئت وبما تقرر
علم ان بنية الثلاثي المجرد على اربعة وهي فلس وفرس وكتف وعضد وجميع
وجنب وبلد وفلز وفرس وعنق بلا بمفتوح الفاء مع الاربعة العين ثم
بمكسورها مع ثلثة العين ثم بمضمومها كذلك وكلها امثلة من الاسماء واما
من الصفات فهي بهذا الترتيب صعب وبطل وحذر وطبع لغة في طمع و
خفق وفي اما منفرق وبلز اما مخصر وسرح وكلح اما ملم وسرح يقال انه
سرح اما سريعة وقد يوجد بعض من هذه الاوزان في البعض فرعا لا اصلا
فعل بفتح الفاء وكسر العين مما ثانيه حرف الحلق وسفر فيه كفخذ نجس فيه
ثلثة اوزان اخر فرعية فخذ باسكان العين للخفة وفخذ بنقل كسرة
العين الى الفاء بعد حذف حركتها كذلك وفخذ باتباع الفاء العين لقوة
حرف الحلق فاستتبع ما قبله والفرق بين هذه الثلثة وفلس وجنب وبلد
ان هذه فروع للاوزان المورد بها وتلك اصول وكذلك الفعل اما لانه
اوله مفتوح وثانيه حرف حلق مكسور كثيرا فيجوز فيه الفروع الثلثة
ثم

ثم باعتبار الاوزان المذكورة يجوز فيه ايضا ثالثة حرف حلق كفرح وشرح
اسمين او فعلين وانما ذكر الفعل بها لانه لم يكن يجوز ذكره فصلا لاختصاص
بحركتين بفتح الفاء وكسر العين بالبنائين فيه ثالثة حرف حلق يجوز فيه فرعان
فقط كتفق وكتف باسكان العين مع فتح الفاء وكسرها للخفة ويجوز عضد
فيه عضد باسكان العين فيه وباسكانها وضم الفاء بنقل حركتها اليها وخفف
عنق يجوز فيه عنق بالاسكان وبخ ابلز الاسماء وبلز في الصفات للضخم كما مر
لعضد يجوز فيه بلد وبلز بالاسكان ايضا والثالث لها شهادة استقراء
كلام الفصحاء وانه لم يلفظ بزيادة عليها وما نقل من نحو البطر والبلد بالدال
للولود من امة ولاثان وجبر لغلظ الاسنان وطل للخاصرة ويصر لطائر
عبل البلد ورب بلغة التدبس وتدبانه تثبت عنوهم او شب فرعا لا اصلا
او جبر فيه والمراد ببيان اللغة الفصحى واما لفظ نحو فان به نظرا لانه
الذهبية وان لم يوجد منها الخارج عن بلد وبلز لان المصنف حكم ان الحكم بكسر
الفاء وضم الباء بابنة من الذي نحو فك يفتقر بثبوت الحكم بكسر بين ذو بابنة
ثم

لصغرة الاسنان كما

بمهملتين بينهما الموحدة

وما قيل من الذي به نظرا لانه
قد اورد لها رجم ايضا لانها كثيرة
لكن لم يجز اسكان العين في ذي
من غير ابل وبلز صح

ايضا

لو كان المعلم لذلك لنا نقض كلام المصنف فان اول كلامه صريح في ان كلما كان على فعل
بكسرتين يجوز فيه الاسكان واخره على ما هو المشهور الا على انه لا يجوز فيه الاسكان
الا في ابل وبلز واما الحكم بالنقل فمبني على لغة غير فصيحة فهي الحكم بكسرتين
والمراد بالفصيح هنا كون اللفظ على السنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم اكثر استعمالا
وان لو استعمل كلامهم الا نحو الحكم بكسرتين الا قليلا مجيئه بالضمتين كشبر
وطنفسة فيجوز فيه فعل بضمتين عادي للاقلين نحو عمر وزيد في عمر وزيد
بالاسكان فان الضم فرع السكون فيهما لقلة استعمالهم بالضم وكثرته
بالسكون والاكثرون على خلاف ذلك فان الفرع يجب ان يكون اخف
مع الفرعية من ان يكون الضم والسكون اصلين وكثر استعمال الاخف والضم
اصلا والسكون فرعا وكثر استعمال الخفة بل قد يترك استعمال الاصل اصلا
في الاخبار بذلك كما في بري بالنظر الى اصله وهو بري والفرع اعني المجموع
خمسة من الابنية وان اقتضت القسمة العقلية ان له ثمانية وان
بعين بناء يضرب الاثنين عشر السابقة في احوال اللام الاولى الاربعة
الاسبقة

الاربعة لكن الجمع منها بالاستقراء الاخمسة لاستثقال حركة
الصغير وبرى لاستحباب الرفق في الاعراب ولا ترفيه وبعض الحذف الاسم
وذهبهم فمطلبا بصان فيه الكتب وامثلة من الصفة سهلب للطويل
ودفس للجمل وجرشع المطويل وبهلع الاكول وسبطر للطويل
المهذة اجاريد ثة ثبوت فعلل بكسر الفاء وفتح الاول بحيث
لان ردهما معرب وهبلع انما يكون رباعيا ان قلنا باصالة الهاء فان
قلنا بزيادتها كما هو مذهب الاخفش فلا يستحق ذلك في باب فعلل الزيادة
وقد الامام ابو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش تلميذ سيبويه رحمهما الله
فعله بناء سلسلة تجمع بضم اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نوع
من الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين وسيبويه يرويه بضم الاول
فهو كبرثن وذهب الفراء الى جواز فتحه ايضا وقال ابو علي هو
اسم هذا البناء معرب قال الجاربردي وضعه والذي يقوله لانهم يقولون ما
لا عنه عندي اصل والذي الثانية للاحتراز والا لوجب الادغام

فوجب بقوله بهذا البناء البحوث به واجاب ابن مالك بان سيبويه لعلته انما
اهمله لانه عنده مخفوض فعلل مفرع عليه ولا شك ان فعلالا عام للملحق بنحو
جحدر بدلالة فعللة الابنية المختصة بالاسماء فيما مسه الفك كما في نحو جدد
وظلل وحلل لو سلم انه للالحاق فلا نسلم انه لا يلحق الا بالاصول اذ قد
لحق بالمزيد فيه فقالوا فعنس فالحقوه باحرنجم فلما الحق بالفرع بالزيادة
فكذا يلحق به بالتخفيف واما نحو جندل الموضع فيه حجارة وعلبط القطع من
الغنم وقشعم فقول الحركات الاربع في كلمة واحدة تحملها على انها من باب
جنادل وعلابط اسما خوذان من مزيد الرباعي اذ مثلها موقوف في الاسم
مع ثلاثية بها انباء آخران وكذا هلم بلا تين الخامس ماخوذ من هلموا
والخامسي اما والاسم الخماسي المجرد اربعة من الابنية وان فتنت القسمة
العقلية ان له مائة واثنين وسبعين بناء بضرب ما للرباعي في احوال
اللام الثانية الاربعة ولكن لم يوجد منها بالاستقراء الا اربعة لاستثقال
سفرجل معروف وقرطعب للشيء الحقير وبحتر يش للعجوز وقد يجعل بدل
بدلا

بدل الجيم الابدال الضخم واما هنوع بعلة فالصحيح كما قال المرادي ان رباعي
وزنه فوعل وزنه فعلل فقد المزيد كوا مثله ذلك من الصفة نحو
للواسع الخطو وجردحل للضخم من الابل وضربس للافعوان العظيم
خمسة للمشدد وللمزيد فيه من الاسم الثلاثي والرباعي ابنية كثيرة
نعرف اجمالا بباب ذي الزيادة ويجيء في الاسم الخماسي المزيد فيه
الاربعة مما اصله عضرفوط للذكر الغطاء وهو دويبة اكبر من الوزغة
ومؤنثه عظاءة وعظاية ونحو عبدل للباطل وقرطبوس للداهية
وقبعثرى بالتنوين للعظيم الشديد والفه ليست للتانيث لقولهم
قبعثرن ولو كانت للتانيث لما لحقه آخر ولا للالحاق كما في القاموس
وغيره اذ الاصل ان يسلبا بلحوقه فهي لتكثير الكلمة فان الصحاح
انما الحاق بنا الخمسة ببيان السنة غير صحيح كما قاله الجاربردي
وخندريس للخمر القديمة على قول الاكثرين ان النون اصلية ووزنه
فعللل فهو مزيد الخماسي وعلى قول الاقل هي زائدة ووزنه فعنلل

فهو مزيد الرباعي واجيب للاول بانه اذا زيدت اصالة حرف وزيادة
وشيء منها الموجود في بنيتهم فالحق على الزائد اولى واجيب بما فيه نظر كما
بينه الجاربردي واما من نحو سفرجل فقد ابذكره المصنف هنا وسيحقق
حكمه في الزيادة وما فرغ من مباحث هذا العلم وهو ما يتوقف عليه الشروع
فيه من تعرفه وموضوعه الذي هو الابنية وشرع في مسائله التي هي احوال
الابنية فقال واحوال الابنية بشهادة الاستقراء قد يكون للحاجة
اليها في فهم المعنى وهي الالفاظ والاقل وسيجيء بالاحتياج المعنوية كالماضي
والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة و
افعل التفضيل والمصدر واسما الاول واسما الزمان والمكان والالة و
المصغر والمنسوب والجمع والتثنية وسيجيء بالاحتياج اللفظي نحو التقاء الساكنين
والابتداء والوقف وقد يكون احوال الابنية للتوسع في اللغة لوزن
الشعر او الجناس او غير ذلك كالمقصور والممدود وذي الزيادة وفي
نسخة الزوائد وقد يكون للحاجة كالامالة وقد يكون للاستثقال كالتخفيف
كتخفيف

الكسر والاعلال والابدال والادغام واعلم ان فرقوا بين هذه الاقوال
على هذا لتعريف الاصل المشابه فانه اخوها كما في التفتيد
فعال الماضي لهذا يحتاجه للثلاثي المجرد منه ثلاث ابنية لتحرك
اوله بالفتح لخفته وامتناع الابتداء بالساكن ولا يكون بالمجهول ولا
ولا بالمكسور كشهد لعروض الضم والكسر فيها ولثقلهما وفرعيتهما
ولعدم ثلاثة احوال اذ لا تكون ساكنة اصالة لئلا يلزم اختلاط
الابنية والتساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك
فقد ثلثة ابنية فعل بفتح العين وفعل بكسرها وفعل بضمها فالاول
نحو ضرب وقتل وجلس وفعل مثله باربعة امثلة لانه اما مشتق
او لا وعلى الاول اما مفتوح العين او مكسورها او مضمومها والاول
كهب ويمنع لانه في الاصل مكسورها او مضمومها وانما فتح لحرف
الحلق كما سيأتي والثاني نحو شرب وسمع اما حية وفوه و
عن مثله بمثال واحد لانه ابدل الالف واو ومضارعه مفتوح العين
مثل لذا باربعة امثلة اما مشتق او لا وعلى الاول اما مفتوح العين

والمزيد فيه من الكلام خمسة ويختص بناء بعضها بحرف لا يخرج الرباعي
المجرد نحو الشعر فعلل نحو جعفر وفيعل وفعول وفعل وفعل نحو شملل
بزيادة اللام اما بسرع وحوقل الشيخ بزيادة الواو ضعف وهدر بطل
بزيادة الباء اما عمل البسطر ضد البطل وهو الشق وجهور في كلامه
بزيادة الواو اما جهور وقلنس بزيادة النون وقلسي بزيادة الالف
اما لبس القلنسوة فيها او لم يكن صاحب المفتاح فقد بدل له
بعض نحو شريف الزرع اما قطع شرباته اسود وقه اذا طال وكثر
بحيث يخاف فساده وبعضها ملحق بدحرج من بناء الرباعي وهو
تفعلل وتفوعل وتفيعل وتفول وتفعلل وتفاعل وتفعول نحو تجلبب
اما لبس الجلباب وتجورب اما لبس الجورب وتشيطن اما فعل
فعل الشيطان من المكروه وتمسكن اما تخشع وتمسكن اما
اظهر المسكنة والذل وفيه كلام باقي في زيادة وتفاعل
وتكلم والتاء في هذه الابنية لتحقيق معنى المطاوعة كما هي كذلك

كذلك

كذلك في [illegible] الملحق بدحرج [illegible] الزائد للالحاق لا يكون في
اول الكلمة ولو فرض في تحمد تعالى [illegible] في الملحق [illegible]
لا يكون للالحاق الا بدلا من الباء في الآخر كما في اسلنقى خماسيا
بأن الزيادة وتضعيف العين لا يكون للالحاق لان تفعلل
مطاوع فعلل وفعلل غير ملحق بدحرج لاختلافهما في المصدر فكذا
مطاوعه فلا يكون تفاعل وتكلم ملحقين بدحرج وبقي من
الملحق بدحرج تفعللت وتفعنل وتفعلى نحو تقفعرت وتقلنس
وتقلسى تكذا غير مشهورة وبعضها ملحق باحرنجم اما اجتمع منها
الرباعي ايضا وهو افعنلل وافعنلى نحو اقعنسس اما تاخر
جمع الى خلق من التقعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر
فهو تحذب واستنقى اما تام على قياس فالابنية الملحقة خمسة
عشر على المشهور وتقدم معنى الالحاق والغرض منه فتكون
مصادر هذه الملحقات وما يتفرع عليها من التصريف

مصدر الملحق بدحرج ما يتفرع عليه تحقيق للغرض من الالحاق وبعضها
غير ملحق وهي عشرة افعلل وفعلل وفاعل وافعلى وافعنلل واستفعل وتفعلل
وفعلل وافعوعل وافعول نحو اخرنجم وحرجم وقاتل وهذه الثلثة
والخمسة عشر الملحقة السابقة مزيدة للرباعي وانما جعلوا
شملل ملحقا بدحرج دون هذه الثلثة وان كانت مزيدة مثله
لاختلاف المصدر اذ قالوا شملل كما قالوا دحرج دحرجة ولم
يقولوا في الثلثة ذلك ولا اعتد بمجيء دحرجاية مصدر دحرج
كاخرنجاء مصدر دحرج لاطراد افعال في مصدر افعول وعدم اطراد
فعللة في مصدر فعلل على ان الزائد للالحاق لا يكون اول الكلمة
وان تضعيف العين لا يكون للالحاق كما مر وبقية غير الملحق
هو سبعة عشر نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب
العرس واشهبت اذا هاج او غلب بياضه على سواده واغد
ودنا الشعر اذا طال ومن العيون وهو الاستخراج واعلوط

ط

بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه واعلوط المهر اذا ركبه عريانا
وانما جعلوا افعنس دون استخرج مؤنثا لاخرنجم مع انهما
على صورته لانا لم نعرف بالمؤنثة صورة سوى كان وسكان
بلا وقوع والفاء والعين واللام في الملحق موقعها في الملحق به
وان كان تحرف بكل فلابد منه مما تكلم في الملحق واستخرج مع اخرنجم
ليس كذلك فان الخاء وهي فاء وقعت موقع النون الزائدة في
اخرنجم بعد الفاء والعين وليس في استخرج نون موقعها وما ذكر
غير المؤنث للرباعي والسكان منه الشاذ الاخلاف فيه فقال
واسكان قيل انه من افتعل من السكون وقيل الالف للاشباع
الفتحة فالحق فيه شاذ كما قال من زل انه فانت من الفوائل
حين تهمي ومن ذم الرجال بمنتزح البعيد بمنتزح اما سبعة الامثلة
اشبع فتحة الزاء فتولدت الالف فان قيل اذا كانت الفتحة
ذاتية فلم تثبت في جمع تصاريفه نحو يتمسكن ومستكين قلنا

يجوز ان يكون من الزيادات الآن منه كما قالوا في مكان وهو
مفعل من الكون السكنة والمساكن وعكس والمسكن على توهم
اصالة الميم وقيل انه استفعل فيكون من الكون المثال اليه بقوله
من كان لانه بمثال اسكان الذل وخفع كانه لخضوعه تغير
من كون الى كون كالمحال اذا تغير من احال الى حال الا ان
استعمال آمام في كل حال والسكان خاص بالتغير من كون
مخصوص وهو خلاف الذل وقيل من الكين وهو لحم الفرج
لانه اسفل موضع واذله اصاد مثله في المحقارة والذل فا
لمد فيه فيا سي لانه مثل المد في انسحاب واستقام ونحوهما
واصله اسكون واسكين قلبت الواو والياء الفا والى
هذا ميل ابي علي الفارسي فعلى فتح العين لكونه اخف
الابنية الافعال جاء لمعان كثيرة لا لفظ كثيرة وسبعة فيها
بوجوه فعل جنبه الذي قد استعمل هو بمعناه في باب المفاعلة

يتبع وهو ان يذكر الفعل بمعنى المفاعلة منسوبا الى الغالب بمعنى فعله بفتح
العين الفعل بضم الاول لم يكن لمنهج الباب فكذا سعدان فعلا وكثرة
يجيء الفعل بمعنى لمغالبة مما صين مضارعه مضموم كالكبير والكثير والغلبة
للغلبة في الكبر والكثرة والغلبة نحو كاثرني فكثرته بكاثرني اكرمته
ضاربني فضربته اخر ثبته اي غلبته غلبة في الكرم او الضرب هذا
ان غلبته فيه فان غلبني فيه قلت كرمني بكرمني وضربني بضربني سواء
فتح الفعل من كل منهما من الاخر على غيرهما كان اكراما او ضربا غيرهما الغلب
احدهما الاخر في ذلك الادب وعدت وبلت وبعت ورميت معتل الفاء
مطلقا ومن معتل العين ومعتل اللام الياء ليبين فانه اي باب المغالبة ليبين
منه على فعلته افعله بالكسر وبالضم فيقال اعدني فوعدته اعده وبالكسر
فيسر ويبس وبالضم قبحته ابقحه والامانى فيه ارميه يلزم حذف لفهم
يجيء من هذه الحروف يفعل بضم العين لانه لو ضم في معتل الفاء لثبت
الواو في اوله كما سيجيء في مضارعه اي مضارع العين او اللام بالياء

تقلب الياء في نحو يبيس لان الواو في هذا احمد الجوهري قول جرير
فالشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا حسبنا قال
تبكي لا تكون المفاعلة مقدرة والمعنى ان الشمس غالبت النجوم والقمر في
البكاء فغلبتها فهو للنجوم الليل والقمر اعرب تبكي ويجوز نصبه بكاسفة
اما لا يكفر العموم ضرورة فلا يكون من باب المغالبة ومعنى الكاف انه يبني
في نحو شاعر وفي نسبة الشاعر في نحو ما عنه حرف حلق شاعر في
الشعر بالفتح لاستثقال الضم مع حرف الحلق وردت بان اعتبار هذه
الفاعلية وهي انفعال لا يفعل بالضم اولى لانها فرشت وحرف الحلق لا
يوجب الفتح والا لوجب في نحو المغالبة ايضا على ان ابا زيد حكى شاعرته
فشعرته اشعره وفاخرته ففخرته افخره بالضم فيهما وما ذكره فيما عينه
حرف حلق نحو فيما لا مستند لكما نعنه وقيل بكسر العين تكسر فيه العلة
الاخوين وضدان بها الاخوان كسر وضرب العلة وحرف في الاخوين و
فرح في اضدادها وهي الافرح ويكون لغيرها اكثر كشرب وعلم وسمع فالمد

وانما تكون فيه اكثر منها في غيره ان يكون فيها اكثر منه في غيرها
فان في غيرها اكثر منه فيها كما هو حرف مذلك قال تكثر في العلة
لم يقل تكثر في العلة يجيء الالوان والعيوب ويجيء ايضا بكسر الجاء
منه ضرابا جمع حلية بمعنى الوصف كما هو موجود في بعض النسخ عليه
اما فعل بالكسر وقد جاء من الالوان ادم وسمر ومن العيوب
عجف اي هزل نباته للمفعول وحمق اي قل عقله وخرق اي لم يرفق
في فعله وعجه اي عي من العجمة وهي عي في اللسان ومن العيوب والحلي
عن اي حمق او استرخى كلها بالكسر والضم فاما ان كل ما كان من تلك
الصفات المذكورة يأتي بالكسر لان الكسر مختصر به فلا يأتي مجيئه بالضم مما
جاء بالضم والكسر صهب الشعر صهبة احمر ظاهره وباطنه ابيض وشهب
البعير فالطبيا من الشعر سواد وكهب البعير كهبة لم تخلص حمرته وفعل
بضم العين لدفعل الطبائع وهي ما جبل عليه الانسان من الافعال الصادرة
عن الطبيعة اي الغريزة وهي ملكة يصدر عنها صفاة ذاتية ويعبر عنها

بقوة موجودة في الشيء لا شعور لها بما يصدر عنها اشتراط فعل على ما يجيء
وهو فيما لا تقتضي مستقلا ان لا يتصور فيها فاعل خير ولا تأنث صورية
ونحوها مما صار ملكة لا انات تالكرار وضمت العين في هذه الافعال
لانضمام الطبيعة للزائد عن صدورها عنها كانضمام الشفتين عند
خروج الضم وافعال الطبائع تحسن وقبح وليس المراد بالحسن ما يمكن
اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك بل يكون
الاعضاء متناسبة على ما ينبغي ان يكون ويقابله القبح ونحوها الخف
كبت اي شرف وعظم وصغر اي حقر وسفر وقال البجاري وقد يعبر
بالصغر والكبر التفاوت الظاهر الذي يعرض لشيء عارض من الطبيعة
بالنادر ولا يوصف لا عظم الهيكل وصغره اذ الصغير قد يكون اعظم
هيكلا من الكبير وانما يوصف من افعال الطبيعة بذلك لاختلافها
باختلاف الاحوال والازمان فمن ثمة اي من اجل ذلك كان الفعل لازما
لازما

لازما لا يتعدى الى المفعول وشذ رحبت الدار بحذف الياء اختصارا لكثرة اي
رحبت بك فهذا اصله فهو ايضا في الحقيقة لازم فانك لو قلت في شر فيه بكذا شر
فيه كذا لا يكون متعديا فشذوذه بالنظر الى صورة المتعدي ايضا وقيل انه متعد
لتضمنه معنى وسعتك الدار ووسع متعد واما باب سلس فمن معتل العين
الواوي مما تجد الناظر فيه لانه مضموم العين المحذوف لالتقاء الساكنين
بعد نقل ضمتها الى الفاء مع انه متعد لانك تقول سلس فلان القوم يسوسهم
فمنوع ان الضم فيه اصل بل عارض لان المتعدي اذا اشكل امره حمل على الصحيح ولم
يجيء في الصحيح فعل بالضم متعديا واختلف في سبب عروضه فيه كما بينه بقوله فا
لصحيح ان الضم فيه لبيان بناء الواوي لبيان ان الواوي لا للنقل من العين كما
قيل وكذلك باب بعد مما هو معتل العين اليائي فالصحيح ان الكسر فيه لبيان
بنائه اليائي لا للنقل وذلك لان اصلها سودت وبيعت بفتح الواو واليائي
ثم قلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وحذفت الفا لالتقاء الساكنين
فبقي سدت وبعت بفتح فانهما انضم فاء الاول ليدل على الواوي وكسرت

فاء الثاني ليدل على انه يائي والقائلون بانه للنقل وهم الاكثرون ومنهم
سيبويه يقولون اصلها سودت وبيعت بالفتح ثم لاحظ ان العين بعد
انقلابها الفا تحذف لما مر ولا يتميز الواوي من اليائي فنقل ذلك الى
فاء فعلت بالضم في سودت وفعلت بالكسر في بعت ثم نقلا الضم والكسر الى الفاء
ثم حذف العين لالتقاء الساكنين ورد هذا القول بانه يلزم
نقل وزن اصلي الى وزن يخالفه لفظا وهو ظاهر ومعنى لان وزن
الفعل الثلاثي مختلف المعاني بما مر وانما لم يكتبوا ذلك مع لزوم هذا
المحذور لانهم لم يفرقوا في خفت وهبت بين الواو واليائي
اذ لو كانت الحركة لبيان بنائه الواو واليائي لوجبت الضمة في
خفت لتفارق هبت واجاب عنه المص بقوله وانما في باب
خفت وهبت لبيان البنية اي الزمة لا لبيان الواوي واليائي
حيث لم يضموا الفاء في خفت الدال على الواوي فيفارق هبت
لان بيان البنية اهم من بيان الواوي واليائي لتعلق الاول

الاول

الاول بالمعنى والثاني باللفظ واذا كان الكسرة خفت وهبت بدل
على انها مكسور العين وان الكسرة منقولة عنها اذ لا ما فيه مكسور الفاء
كان كسر فاء خفت اولى بخلاف فتح فاء سودت وبعت فانه لم يدل على
الحركة العين بجواز كونه اصليا وكونه منقولا صبرا الى التغيير الذي
كون يتضمن بيان الواوي واليائي حتى لا يفوت المهم والاهم جميعا و
افعل يجيء للمتعدية غالبا وهم عند بعضهم ان يجعل الفعل بحيث يتوقف
فهمه على متعلق بعد ان لم يكن كذلك وعند آخرين ان يتضمن الفعل
معنى التصيير فيصير فاعل اصل الفعل مفعولا التصيير فانك اذا اردت
ان تجعل الاذن مفعولا ضمنت معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا ثم
جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل وجعلت فاعل اصل الفعل مفعولا
نحو جلس زيد واجلسته فقول اجلس هو الذي صيرته جالسا
وللتعريض للشيء بان يجعل المفعول معرضا لاصل الفعل نحو اعنه
اي عرضته للعون وجعله مستتبعا له ايضا فاعلا لاصل الثلاثي

مفرقا المصدر نحو باع زيد فرسه والعينة اسم من فرسه لان بيع فرسه
وبيعه للبيع والعين وبيعه بمعنى المصدر وبيعه فاعله ذاكه اسم منسوبا
الى ما اشتق منه الفعل نحو اخذ البعير اصحاب فعلة ومنه اصحاب الزرع
وفارس اصحاب بمعنى مستحقا للحصار لا بمعنى حصوله لها فقط ومنه
ايضا اصبحنا اى دخلنا فى الصباح لانه بمنزلة صرنا ذا صباح
وقد يجيء هذا النوع بالجنونة ويجيء لوجوده على صفة يعنى لوجود مفعوله
عليها اى على صفة وهى بمعنى المفعول ان كان اصل الفعل متعديا نحو اجدته
اى وجدته محمودا او بمعنى الفاعل اذا كان لازما نحو بلغته اى وجدته بليغا
وللسلب نحو اشكيته اى ازلت شكايته وقد يجيء بمعنى فعل نحو فرق وبعد و
افلته ويعبر عنه بانه للزيادة فى المعنى نحو شغلته واشغلته واعلم انه
قد ينقل الشيء الى افعل فيصير لازما نحو كب واعرض وافشع واشنق
وانسل وانزف يقال كب اى القاه على الوجه فاكب وعرضه اى اظهره
فاعرض وفشعت الريح السحاب اى كشفه فافشع وانفشع

وانقشع وتقشع وشنقت البعير اى سنوقته بجذب زمامه فاشنق و
نسلت ريش الطائر فانسل ونزفت البئر فانزف وفعل بالتشديد يجيء
للتكثير غالبا وهو قد يكون فى الفعل نحو غلقت الابواب وقطعت السبل فانه
نقلب الباب والثوب خفف على الافصح الا ان يكون الفعل كثيرا فيشدد
للتكثير فى الفعل وقد يكون فى الفعل نحو جولت وطوفت بمعنى واحد و
قد يكون فى الفاعل نحو موت المال لا موت الشاة اذ لا يستقيم تكثيرها
وهى واحدة ولا تكثير فى الفعل حتى يشدد والظاهر ان التكثير فى الف
عل والمفعول يستلزم التكثير فى الفعل ولا عكس ويجيء للتعدية و
تقدم بيانها نحو فرحته اى صيرته فرحا ومنه فسقته اى نسبته الى الفسق
لا صيرته فاسقا اذ يجوز ولهذا فصله بالجعل غيره اصله يوجد
فقط وللنسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسقته وللسلب نحو جلدت
البعير وقردته اى ازلت جلده وقراده ويجيء بمعنى فعل نحو زلت و
ذيلته بمعنى فوقته لكن فى ذيلته مبالغة لا للزيادة منى فائدة وفا

على يجيء لنسبة اصله وهو مصدر ثلاثية الى احد امرين الذين اشتقا
هما فاعل حاله كون اصله متعلقا بالآخر على المفعولية للمشاركة بين
الامرين حاله كون كل من نسبة الاصل الى احدهما ونعلقه بالآخر صريحا
فيجيء العكس ضمنا لان من شارك زيدا فى شيء يشاركه زيد نحو ضاربته
وشاركته اذ اصل كل منهما وهو الضرب والشركة منسوب الى ضمير المتكلم
متعلقا بالغائب اى واقعا عليه صريحا مع انه ايضا منسوب الى ضمير
الغائب متعلق بالمتكلم اى واقعا عليه ضمنا فكل منهما فاعل من وجه
ومفعول من وجه ومن هنا يعلم ان وهو تعلق اصل الفعل بالآخر
للمشاركة اى من اجل ذلك جاء غير متعد متعديا الى واحد نحو كارمته
سعوته فان ثلاثيهما لازم وقد تعديا وجاء المتعدى الى واحد مفاعيل
للمفاعلة بانه يصير للمشاركة فى الفعل متعديا الى اثنين نحو جذبته
الثوب فان ثلاثيه متعد الى واحد غير صالح للمشاركة فلا حاجة للزيادة
مفعول آخر يصلح لها الجذب فى نحو شاعته اذ ثلاثيه متعد الى واحد
صالح

صالح للمشاركة فلا حاجة لزيادة مفعول آخر ويجيء فاعل بمعنى فعل
بالتشديد اى للتكثير نحو ضاعفته بمعنى ضعفته وبمعنى فعل بالى
بالتخفيف اى لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير نحو سافر بمعنى
سفر ويجيء بمعنى افعل نحو عافاك الله بمعنى اعفاك الله
وتفاعل يجيء لمشاركة امرين فصاعدا بنصبه حال اى مذهب
الاشتراك آخذا فى الزيادة الى ثلثة واربعة وهكذا فى اصله و
هو مصدر ثلاثية صريح نحو تشاركا بخلاف فاعل فانه لمشاركة
احدهما الآخر حالا كما مر لا لمشاركتهما معا كذلك فعلم ان وضع
فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره مع ان الغير ايضا
فعل مثل ذلك وضع تفاعل لنسبة الى المشتركين فيه بغير قصد
الى تعلق له ومنى ثمة اى ومنى تفاعل هو ان تفاعل لمشاركتهما صريحا
اى من اجل ذلك نقص مفعولا عن فاعل لان لا يقصر فيه بعد تعلق
احد الامرين بالآخر بالمجرد مشاركتهما فى اصله وان كان تفاعل

من فاعل المتعدي الى واحد كضارب لم يتعد ومن المتعدي
الى اثنين كجاذب هذا الثوب يتعدى الى واحد ويعرف بينهما ايضا
بان الباء في فاعله معلوم وهو من نسب اليه الفعل صريحا
لانه الذي يسبق اليه الفهم بخلافه في فاعل ولهذا يقال ضارب
زيد عمرا ثم ضارب عمرو زيدا دون تضارب ويجيء للتكلف بمعنى
ما ذكر بقوله ليدل على ان الفاعل اظهر ان اصله وهو مصدر
ثلاثيه حاصل له اي الفاعل وهو مشتق عنه كجاهدت وقاتلت
اي المعنى انه اظهر الجهد والقتال من نفسه وليس فيه ويجيء
بمعنى فعل نحو تواريت اي وريت من الوراء وهو الخفي ومطاوع
اي ويجيء مطاوع فاعلت نحو باعدته فتباعد والمطاوعة هي
حصول الاثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فانك ان قلت
باعدته فالحاصل له التباعد والمطاوع متباعد وهو مجاز في
حقيقته عرفية والا فهو في حقيقته المفعول به الذي صار فاعلا
فاعلا

فاعلا لبعد عمرو وتفعل يجيء لمطاوعة فعل بالتشديد نحو كسرته فتكسر
ولتكلف اي الدلالة على ان فاعل الفعل تكلف حصوله نحو تشجع و
تحلم فالفرق بين التكلف هنا وبينه فيما مر جمع الشركة الفعلين
في ان اصلهما ليس حاصلا لفاعلهما وان فاعلهما يظهر حصوله له ان
الفاعل هنا يطلب الفعل ويتكلف ليحصل له بخلافه ثم ولا تخاذ اي جعل
الفاعل المفعول اصلا للفعل نحو توسد اي جعل اي اتخذه وسادة وللتجنب
اي الكف للدلالة على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تأثم
وتحرج اي جانب الاثم والحرج وللدلالة للتكسب اي مهلته اي
للدلالة على حصوله مرة بعد مرة نحو تحلب تمنه اي شربه جرعة
بعد جرعة وفي نسخة تجرعه ومنه نظم المسئلة بمعنى انه تفهمها
بالتدريج لا بمعنى انه فهمها كذلك لانه شيء ولعل فلانا يتأتى فهمها
كذلك فالتدريج في طريق فهمها لا في فهمها فاستعماله في فهمها مجاز
ولهذا فصله ويجيء بمعنى استفعل اي طلب اصل الفعل نحو تكبر

وتعظم بمعنى استكبر واستعظم اي طلب من نفسه ان يكون كبيرا وعظيما
والتعدية لانه لكل مطاوعة فانه مطاوع فعل المتعدي لواحد نحو
كسرته فانكسر وجاء مطاوع افعل نحو سفقت الباب واسفقته
اي رددته فانسفق وانسفقه اي افقته وقلعته من مكانه فانقلع
قليلا حال من فاعل جاء وانما ذكر انه مطاوع بعد ذكر انه لازم
لان اللازم قد لا يكون مطاوعا لشيء فلا يعرف انه مع كونه لازما
مطاوع فعل وافعل لا غير ويختص التعدي بالعلاج والتأثير
كانهما مخصوصا بالمطاوعة التزموا ان يكون من افعال
الجوارح لتكون مطاوعته جلية عن الحس بخلاف ما لو كان
من المعاني فان مطاوعته قد تخفى ولهذا لا يقال علمته فا
تعلم ومن ثم اي من هنا وهو اختصاص الفعل بما ذكر اي من
اجل ذلك قيل الفعل خطأ لان الاعلام الاتصال الموجود فلم
يبق ثم علاج وتأثير وافتعل للمطاوعة اي لمطاوعة افعل

افعل

افعل غالبا علاجا كان اي لا نحو غممته اي احزنته فيه النفع فاغتم
في غير العلاج وجمعته فاجتمع في العلاج وبابه اي مطاوعة افعل
ايضا نحو انصفته فانتصف وللاتخاذ اي لاتخاذ فاعله شيئا نحو
اشتوى واختبز اي اتخذ الشواء والخبز لقمه وللتفاعل وفي بمعنى
وبمعنى تفاعل نحو اجتوروا واختصموا اي تجاوروا وتخاصموا ولهذا
لم تقلب واو اجتوروا والتاء في وجوب علة القلب فيه لانه لما
كان نائبا عن التجاور وفي المعنى جعل نائبا له في اللفظ في عدم الاعلال
لانه قرن التصريف فاعله بمعنى المبالغة والاعتمال في تحصيله نحو
اكتسب فالاكتساب تحصيل الشيء بالمبالغة واعتمال فيه بخلاف
الكسب فانه تحصيله على اي وجه كان ولهذا قال الله تعالى لها ما
كسبت وعليها ما اكتسبت تنبيها على لطف فضله حيث اثبت لهم
ثواب الفعل الحسن على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب
الفعل القبيح الا على وجه المبالغة والاعتمال فيه لان الذي

كما قال الزمخشري لما كان ما اشتهيه النفس فيه مجذبة اليه واماله كانت في
نسبة الجاذب اليه كأنه فعلت مكتسبة فيه ولما لم يكن الجذب كذلك وصفت
بما لا دلالة على الاعتمال ويجيء افتعل بمعنى فعل نحو قرأ واقترأ وجذب واجتذب
واستفعل للسؤال غالبا اما سؤال الفاعل المفعول اما سؤال الامر بحا نحو كتبته
استكتبته الكتابة او سؤال لا تقدير لا تقديرا نحو استوهبته الولد من الواهب
فانه لا سؤال صريح بل المعنى لم ازل اتلطف واتحبب حتى وهبته ونزل ذلك منزلة
السؤال وللتحول اي لتحول فاعله الى اصل الفعل حقيقة او مجازا نحو تحجر الطين
اي تحول الى الحجر حقيقة او مجازا بان صار حجرا او كالحجر كالحجر وكقوله في مثل ان
البغاث بارض يستنسر الواحدة بغاثة طائر دون رخمة يطير الطيران بارضنا
يستنسر يتحول الى صفة النسور وهو طائر معروف وقد من جاء وزنا غرابا وبعضه
فعل نحو قر واستقر ولكن فيه مبالغة ليست في قر وما عداه الا بنية من
بقية المخرج والغرض من الاصل زيادة على اصله الا المبالغة فلا حاجة لذكره فذكر
المضعف من الملحق بما على تفعلل وتفاعل وما من غيره افعل وافعال وافعوعل

وما فوق نحو شهب الشعر بالكسر وللمبالغة اشهب واشتهبا
واشهاب اشهبابا وتقول شبب الارض وللمبالغة اشعوشب
وجلنبهم السير وللمبالغة اجلوذبهم اي ذهب مع السرعة فهذه الانواع الكلية
في الماضي الثلاثي المجرد والمزيد فيه وللثلاثي المجرد في بناء واحد وهو
فعل لانه امهم فيه الفتحة لزيادة ثقله على الثلاثي بزيادة حرف وسط
ان ثانيه لئلا يلزم توالي اربع حركات في كلمة واحدة وخص بالثاني لتغير
لا في غيره اما الاول فلتعذر الابتداء بالساكن واما الثالث فلئلا
يلزم التقاء الساكنين على غير حده عند اتصال الضمير المنصوب
فوع المتحرك به واما الرابع فلان المانع معنى على الفتح ولان الوزن لا يحصل
له الا خبر ون سكونه وفعلا اما متعديا او لازم نحو دحرجته ودحرج
الرجل اي طاوعه والبسطه فلبس ولم يلبسه اي ولتعدي الثلاثي فيه من الابنية
ثلاثة تفعل وافعل وافعلل بالسكان لام الاولى
وذلك نحو دحرجته مطاوعه دحرج بزيادة تاء واحرنجم القوم اي اجتمعوا بزيادة

بهمزة وصل ونون بقال حرجمت الابل فاحرنجمت اي رددتها فارتدت
واجتمع بعضها الى بعض وافشعر جلد البعير اي اخذته قشعريرة
بزيادة همزة وصل ونون والتاء وهي اي الثلاثة الازمنة كلها المضارع
حلقة في النحو بانه تماثل الاسم باحد حروف تاء ثبت وبين هنا انه
انما تحصل مماثلته بزيادة حرف المضارعة وهو احد حروف انيت
على الماضي وذلك الفرق بينهما وخصوا الزيادة بالمضارع لانه مؤخر عن الماضي
عن الماضي والاصل عدم الزيادة فاخذوه المتقدم والمراد بحرف المضارعة
الهمزة التي للمتكلم وحده والنون التي له مع غيره والياء التي للغائب
والتاء التي للمخاطب وتكفا بجمعهن مثناها ولا بد نحو اكرم ونقلوا يعلم
وتكرم اوله همزة او نون او ياء او تاء مع انه ليس بمضارع
واما هيئته فان كان ماضيه مجردا على وزن فعل بفتح العين كسر
عينه في المضارع نحو ضرب وفتح فيه اوله المتحمل سكن فانه لئلا
يتوالى اربع حركات فيها هو كالكلمة الواحدة وخص الاسكان

ن بالتاء لتعذر اسكان غيره اما اوله فلتعذر الابتداء بالساكن
كما مر واما عينه فلان ابنية الفعل انما تحصل بحركاتها واما لامه فلانه
محل الاعراب وقوله نحو ذكر ويذكر الشعار يعود الى المتكلم والا فما
بعده يغني عنه وضمت عينه نحو نصر وفهم او كسرت وضمت نحو علم
وسمع وشرف او فتحت ان كانت العين او اللام منه حرف حلق
وهي الهمزة والهاء والعين والحاء المهملتان والغين والخاء
المعجمتان نحو سأل يسأل ومنع يمنع وشرط هذا البناء من حرف
الحلق تكونه اشد الحروف فتحة العين ولا يلزم شكل ذلك
بمثله نحو يبذل خذ ويحث ينحث وجاء يجيء لانفعال المعنى انما
تفتح عينه اذا وجدت هذا الشرط لانه اذا وجد يجب
الفتح اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط غير الفتح
فلا يجوز الفتح مع الحرف ان كانت منقلبة عن واو او ياء
نحو قال ورمى وباع ورمى وفهمتها من حروف الحلق

نظرا الى المشهور خلافه وكذا في جعلها من الحروف الاصول
لانها لا يكون الا منقلبة ثلاثي وباب اما خلق المقياس ان يكون
عينه ولامه حرف حلق غير الف ولا الا لو منقلبة عن الياء فلا يجوز
ان يكون الفتح لاجلها انما نقلا بها عن الياء للفتح فلو كان الفتح لاجلها
الدال فهو مفتوح العين في الاصل حملا على منع بمنع لانه بمعناه كما
حلوبة على يدع ولهذا لم يذكر لجمهور الالف فظهر في الحلق لانها لا تكون هنا الا
منقلبة كما مر الاشارة اليه وعرضهم بيان حرف بفتح العين لاجله فان قلت
كيف تكون شاذا وهو وارد في فصيح الكلام قال الله تعالى وياء الله اذان يتم
نوره قلت لا منافاة فانهم قسموا الشاذ الى مخالف للقياس وان الاستعمال
وعكسه وهي مقبولة ومخالف لهما وهو مردود وخرج بعين الفعل و
لامه فانه اذا كان حرف حلق كامر يامر فلا يفتح عين مضارعه لسكونه
في الحلق فيه فلا يكون مستثنى واما قلي يقلي بفتح اللام فلغة عليه والصحيح
تفصيح كسرها وركن يركن بفتح الكاف من الدخل للفتين فاذ جاء في

من باب نصر ونصر وعلم يعلم فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني
ولزموا اي علماء التصريف وغيرهم الضم في المضارع الاجوف بالواو
وفي المنقوص وهو مثل الآية تماس بالحق يقول ويدعو لمناسبة
الضم الواو لئلا يلتبس ولا ينقص هذا بخاف يخاف وعمي يعمى لان
الكلام فيما عين ماضيه مفتوح ولو قال في الاجوف والمنقوص
بالواو وكان اخصر واوضح نظير ما ذكره بقوله ولزموا الكسر فيهما
بالياء نحو يبيع ويرمي لمناسبة الياء استثقلوا اعتبروا ضابطا
طوحت واطوح ونوهت وانوه بالواو مع انهم قالوا طاح
يطيح وتاه يتيه بكسر العين مضارع الاجوف الواوي فاجاب
عنه بقوله ومن قال طوحت اي اهلكت من طوح اي هلك
واطوح من كذا والنفضو ونوهت وانوه من كذا فطاح
يطيح وتاه يتيه شاذ عنده اذ قياسه طاح يطوح وتاه
يتوه اما من قال اصحت وبيعت واطيع وابيه فلا

برد عليه فلكن يجوز ايراده على الثالث الاول ثانية عنده شاذ مما
ذكره وهو من النوادر لتقيض بان الماضي من الاول والمضارع
من الثاني وفق على بانه ان ثبت انه باب فطاح يطيح منه
فلا شذوذ والا فقد الشذوذ لكن لو ثبت طوحت اطوح بكسر الفاء
في الماضي او طحت اطيح بضمها فيه فحقق الشذوذ بفتح المضارع
في المثال وهو مفتوح الفاء ولو بابا كما مر لئلا يلزم اثبات
الواو في وزنه لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهي وقوعها
بين ياء وكسرة فيلزم ولو بعدها ضمة وهو مستثقل بل هو
كذلك ولو حذفت الواو وجعل بالضم ضعيف لتفرد بني
عامر به قال لبيد بن ربيعة العامري لو شئت قد نقع النوى
بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا اي لو شئت نقعت بالماء
اي رويتها والصوادي النجد الطوال وقد يقال سخا
لا يشرب الماء قال الجوهري والغليل حرارة العطش

العطش والفصيح فيه الكسر ولا حاجة لذكره وجد فلو قال ويوجد
ضعيف كفى وكان اخصر نعم لو ثبت وجد بالضم لكان ذلك حسنا لانه حينئذ
غير مضارعه فانه ازداد ليس بضعيف بل واجب كوضوء ويوضؤ كذا
قيل لكن ضعيف من جهة مخالفة القاعدة اذ لا يجوز حذف الواو الواقعة
بين ياء وغير كسرة ولزوم الضم في عين المضاعف المتعدي نحو
يشده ويمده لانهم علموا انه مع كثرته تلحقه ياء المفعول المضمومة
مع ما قبلها نحو يشده فلزموه عينه اذ لو كسر وهما لزم الثقل با
لنقل من الكسر الى الضم مع الضعيف والفتح غير سائغ لاشتراكه
بحرف الحلق في العين او اللام لا فيهما وهو هنا اذا وقع انما يكون
فيهما نحو اجاج يرج اي سعد وجاء كحلا قليلا مع الضم الكسر في يشده
فلزموه عينه اذ لو كسر وهما بعد ومد وسد يصده ويضمه ويهده
يكرهه ويصده اي يحجبه ولزموه اي الكسر في حبه يحبه وهو قليل قال الجوهري
حبه يحبه بالكسر فيكون لازما من المضاعف يفعل بالكسر الا وكرهه

يفعل بالضم ان كان شعوريا ما خلا هذا الحرف وخرج بالمتعدي غيره
فيلزم فيه الكسر نحو حسب يحسب وقر يقر وطال يطال وفتح بعض ابن الفلك
قوله وجاء الى اخره ساقط من النسخ وان كان ماضيه على فعلى
بالكسر فتحت عينه مطلقا نحو علم يعلم ووجل يوجل ويئس ييئس ووجى
يوجى وكسرت ان كان مثالا واويا فيفا ومثل يمق وورث
يرث وولى يلي ويئس ييئس لحصل التخفيف اي في المعتل بالواو بحذفها
لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ولان هاء الوفتحت من ولي يلزم
ادى الى الاستثقال ان بقية الواو والى اعلالين ان حذفت وبها حذفها
وقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وكل منهما محذور والحق بذلك
المعتل بالياء طردا للباب وما جاء بالكسر في غير مثال المذكور قليل نحو
نعم ينعم وحسب يحسب مع انه يجوز فيه الفتح ايضا وقضية كلامه ان الكسر في المثال
المذكور قليل قياسي وفي غيره سماعي وقضية كلام غيره انه سماعي فيهما وانه
كان كثيرا في المثال ولم يجوز الضم في شيء من ذلك للاستثقال وطبيعي

نقول

يفعل بالضم ان كان شعوريا ما خلا هذا الحرف وخرج بالمتعدي غيره
فيلزم فيه الكسر نحو حسب يحسب وقر يقر وطال يطال وفتح بعض ابن الفلك
قوله وجاء الى اخره ساقط من النسخ وان كان ماضيه على فعلى
بالكسر فتحت عينه مطلقا نحو علم يعلم ووجل يوجل ويئس ييئس ووجى
يوجى وكسرت ان كان مثالا واويا فيفا ومثل يمق وورث
يرث وولى يلي ويئس ييئس لحصل التخفيف اي في المعتل بالواو بحذفها
لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ولان هاء الوفتحت من ولي يلزم
ادى الى الاستثقال ان بقية الواو والى اعلالين ان حذفت وبها حذفها
وقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وكل منهما محذور والحق بذلك
المعتل بالياء طردا للباب وما جاء بالكسر في غير مثال المذكور قليل نحو
نعم ينعم وحسب يحسب مع انه يجوز فيه الفتح ايضا وقضية كلامه ان الكسر في المثال
المذكور قليل قياسي وفي غيره سماعي وقضية كلام غيره انه سماعي فيهما وانه
كان كثيرا في المثال ولم يجوز الضم في شيء من ذلك للاستثقال وطبيعي

نقول

بسم الله الرحمن الرحيم

التقييد اخراج ووضع نحو انصفها بريان الضمير الغايب فلا يحتاج ان يرجع الى الظاهر مع ان وضوئي واسطة
اما اعم مثلا الانسان يشارك في الموضوعية لما هو غير متناهية كذا قيل لا معنى لذلك اذ مع قطع النظر عن ان يوجد فلا
فيه على وجه ذلك المعنى ف كما سينكشف اي ما سياتي للانسان سينكشف انه لا مدخل لدخله كما يشهد به
التفحص البليغ ف ولم يوجد وكذا الثاني والثالث من الثلاث على ما عرفت ف القسم الاول هو العلم
في القسم الثالث يشارك الاول في انه يتعلق به المقصود وانه لم يكن اعني الله انه بالعالم
يستوف بيان الموقوف عليه لجمع المقدمات اختار بيان الموقوف عليه على ما هو المقصود لا على ما هو
القسم الثاني والقسم الاول يشارك في تشخص المعنى له بخلاف الثالث ف باعتبار وجود كان
الموضوع كلا او ما يساويه او ما هو اعم بل يزيد ما يميز عن ان القسم الثالث لا يشارك الثاني الا بالثالث منه
بخلاف الاول فانه يشارك في ضمن جميع موارده وكل تميز مرجحات جميع بالمرجح يمكن دفعه بان شركة
الاول والثاني في المعنى المشخص المقصود والثالث في انه ملاحظة وكل تميز مرجحا وتعدد
سخ في وجه بعض حواشي الحلبي وانت في ان دفع ان الملكات المختلف فيه في وضع ما هو المنتفي
من الرسالة هو تشخص المعنى الموضوع له وحده فقط كان ما يفيد توضيح الثاني في تشخص المعنى اعني
نظر الى ما هو المقصود انتهى اقول لا يخفى ان هذا لا يفيد ترجيح الاول بل يفيد تساويه مع الثالث
لكون المختلف فيه هو تشخص المعنى وحده كما لا يخفى اعترف به ف لا يمكن ان يلاحظ به كليا بالنظر
ان ذلك مبني على التعميم والخصوص يتبين عليه قدر الجواب الا ان يقال اه والظاهر الا ثبوته ايضا مبنيا
عليه قيل ان الامتناع اه علاوة على تقدير تسليم الانطباق بان يكون المشخص كلا هو من
بعض الاشخاص ح لا كلام في انتفاء ما افاده المدقق ف الا ان يقال اه جواب عن المدفوع لا معنيا
والا لا يلزم تعميم الـ غلبا في كما اذا جعل هذا الاتم التطبيق ايضا وهو قد مبني المنع اه او اسلم
امتناع ملاحظة الكلي بالتشخص او منع العقل ذلك الملاحظة وليس المراد بالمعنى العرفي اذ ليس السند
مستند لا مانع وهو ظاهر وكذا ليس المراد بالاستحالة ان يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما كما افاد
الجواب ومنع العقل ذلك كما افيد اذ يخرج الكلام عما سيق له ف هو ليس على اه حتى يقاس المشخص
على الاشخاص في الكون آلة لملاحظة الكلي فانه مدفوع ف ووجوب اه وافاد الجواب دون الاسم مرتبة

التقييد اخراج ووضع نحو انصفها بريان الضمير الغايب فلا يحتاج ان يرجع الى الظاهر مع ان وضوئي واسطة
اما اعم مثلا الانسان يشارك في الموضوعية لما هو غير متناهية كذا قيل لا معنى لذلك اذ مع قطع النظر عن ان يوجد فلا
فيه على وجه ذلك المعنى ف كما سينكشف اي ما سياتي للانسان سينكشف انه لا مدخل لدخله كما يشهد به
التفحص البليغ ف ولم يوجد وكذا الثاني والثالث من الثلاث على ما عرفت ف القسم الاول هو العلم
في القسم الثالث يشارك الاول في انه يتعلق به المقصود وانه لم يكن اعني الله انه بالعالم
يستوف بيان الموقوف عليه لجمع المقدمات اختار بيان الموقوف عليه على ما هو المقصود لا على ما هو
القسم الثاني والقسم الاول يشارك في تشخص المعنى له بخلاف الثالث ف باعتبار وجود كان
الموضوع كلا او ما يساويه او ما هو اعم بل يزيد ما يميز عن ان القسم الثالث لا يشارك الثاني الا بالثالث منه
بخلاف الاول فانه يشارك في ضمن جميع موارده وكل تميز مرجحات جميع بالمرجح يمكن دفعه بان شركة
الاول والثاني في المعنى المشخص المقصود والثالث في انه ملاحظة وكل تميز مرجحا وتعدد
سخ في وجه بعض حواشي الحلبي وانت في ان دفع ان الملكات المختلف فيه في وضع ما هو المنتفي
من الرسالة هو تشخص المعنى الموضوع له وحده فقط كان ما يفيد توضيح الثاني في تشخص المعنى اعني
نظر الى ما هو المقصود انتهى اقول لا يخفى ان هذا لا يفيد ترجيح الاول بل يفيد تساويه مع الثالث
لكون المختلف فيه هو تشخص المعنى وحده كما لا يخفى اعترف به ف لا يمكن ان يلاحظ به كليا بالنظر
ان ذلك مبني على التعميم والخصوص يتبين عليه قدر الجواب الا ان يقال اه والظاهر الا ثبوته ايضا مبنيا
عليه قيل ان الامتناع اه علاوة على تقدير تسليم الانطباق بان يكون المشخص كلا هو من
بعض الاشخاص ح لا كلام في انتفاء ما افاده المدقق ف الا ان يقال اه جواب عن المدفوع لا معنيا
والا لا يلزم تعميم الـ غلبا في كما اذا جعل هذا الاتم التطبيق ايضا وهو قد مبني المنع اه او اسلم
امتناع ملاحظة الكلي بالتشخص او منع العقل ذلك الملاحظة وليس المراد بالمعنى العرفي اذ ليس السند
مستند لا مانع وهو ظاهر وكذا ليس المراد بالاستحالة ان يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما كما افاد
الجواب ومنع العقل ذلك كما افيد اذ يخرج الكلام عما سيق له ف هو ليس على اه حتى يقاس المشخص
على الاشخاص في الكون آلة لملاحظة الكلي فانه مدفوع ف ووجوب اه وافاد الجواب دون الاسم مرتبة

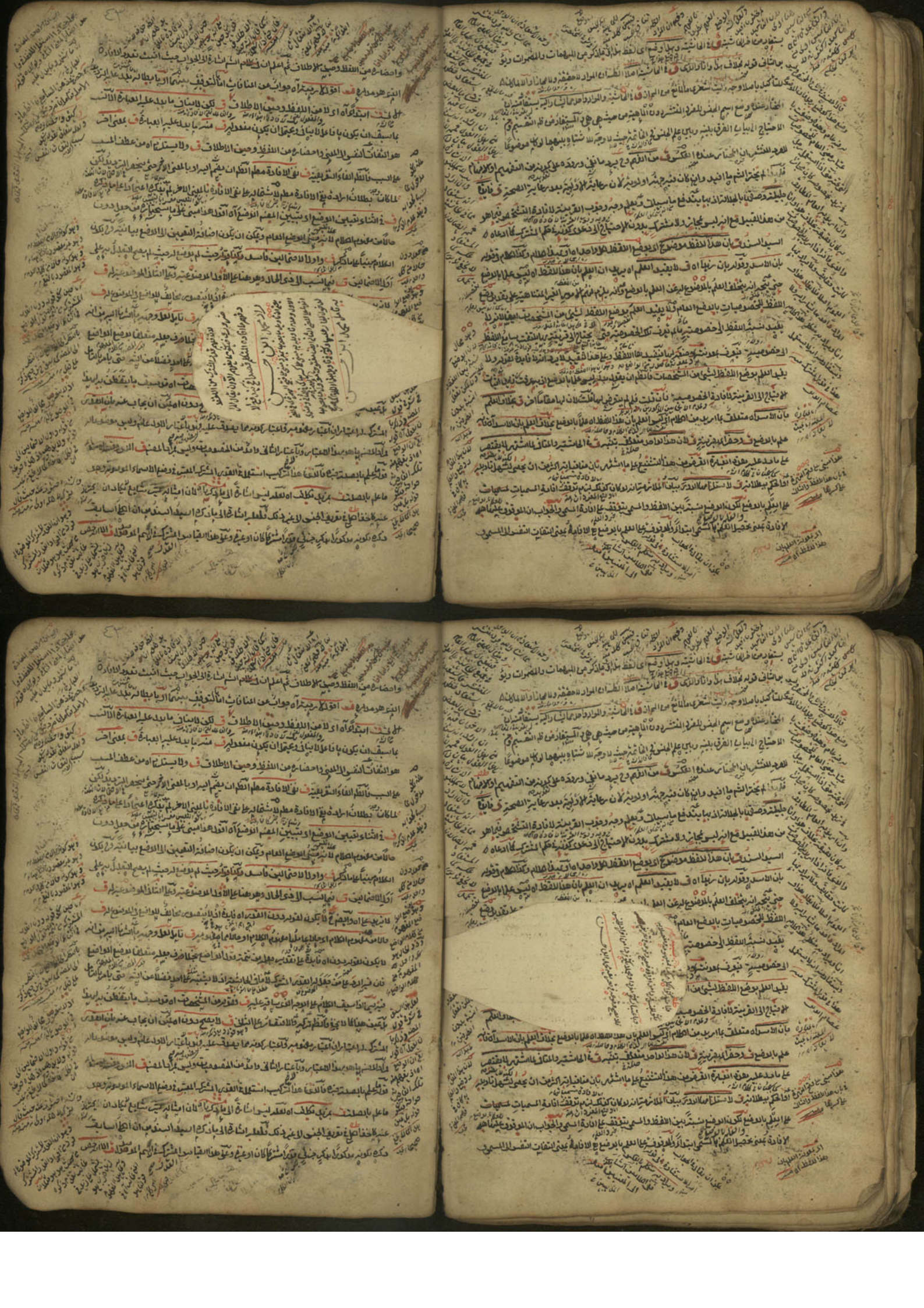

الهدكورة لذكر انه لا يجوز شيئا صيغا بلا تكلف والاشارة الى اللفظ كما لا يخفى على الناظر في والموضوع
له المشخص بالجزئية اسمية ما دل من الضمير المستتر الى الكلي الجامع الى الوضع وليس صفة وموصوفا عطفا على الوضع
الكلي حتى يكون هو ايضا مما يشير اليه بذلك بعينها في افراده فلا يحتاج الى التاويل كما توهم فليس المقام مقام
بيان الموضوع له كما صرح به الشارح في حتى ان اشارة الى جهة بعينه استعمال اسم الاشارة في الاشارة الى
جهة اختيار ذلك الموضوع للتعيين مع قرب المشار اليه في لفظ مثلا اشارة الى وجوده وعلى هذا يكون قوله فان
بعضا مثلا اه علة لكون اسم الاشارة ومثله من هذا القسم على خلاف المشهور وعلى احتمال الثاني يكون علة
لكون اسم الاشارة ومثله من هذا القسم على خلاف المشهور منه فقط في لتعدد افراد ما اشير اليه بهذا
او المقصود الاستفادة من كلمة مثلا على ما يرى في الاحتمال الثاني في ولا خفاء اه اظهر لا خفاء واه تعليلا
لعدم الفائدة في الهم ولكان محلا الواو وما بينهما والجملة حالا عن ضمير موضوعه تعريفي مدعى ذلك ولا يبعد ان يكون
اه توجيه اي يقول المصنف بانه يكون تركيبا اضافيا ولم يعبر عنه بعض النسخ كما حكى عنه الشريف لعدم اعتبار
بالاعجام في موضوعه منصوب بنزع الخافض يكون واسم مستتر فيه راجع الى المصنف ويقول موضوعه اسم يكون
وتقدير تركيبا في غير الشرح ان يكون كتابة موضوعه مستقلة لانه م مولوسا اعني ما كتب على هذه الصورة
ولا يخفى بعده فيه بينهم واتيم المقصود الحكم على قول المصنف بانه موضوع غير الظاهر على في مركبا
اضافيا من قبيل الاعجاب الخصوص الفظ فيتبين ان نبه في الايقاع في من قبيل الحذف والايصال فيجب سلوك مقدمه
حذف تقديره ان يكون قول المصنف مركبا اضافيا في يستلزم ان يكون هذا موضوعا له لا آخر وحصل
الجواب ان لفظ موضوع من قبيل الحذف والايصال في اصله موضوع لفظ وضمير الظاهر واستتر فيه مضمر فاضيف
الى ضمير هذا للتعيين في فلا يتجه ما سبق وما ايده كلاما متفرع على هذا الوجه وبيان ما عدم الى ما سبق
فلا شرح لبيان الكلام الى بان هذا موضوع ثم تعيين الموضوع له بالاشارة فقط واما عدم الحاجة ما افيد فلانه
عليه يبدأ الكلام ثانيا اصلا فان قلت لا يتجه ما افيد على التوجيه الاول ايضا اذ انما يثبت والتنكير عليه
في جلتين فان انما يثبت في جلة بان هذا مثلا موضوعة والتذكير في جلة وسماه قلت ليس الدوجلة
واحدة فان هذا في الجلة الاولى اخبر في مؤنثا باعتبار التعدد او التفرد باعتبار ضمير موضوعة اخر في تلك
الجلة ايضا مذكرا باعتبار القسم والتفرد باعتبار ضمير وسماه فيتجه ما افيد على التوجيه الاول وبقدر ما
ذكرت ما لوما عليك فلا تلتفت الى تمدين هذا للفاضل فانه مما لا ينبغي ان يتعلق به الاوهام في
كذا ذكر الشارح

له المشخص بالجزئية اسمية ما دل من الضمير المستتر الى الكلي الجامع الى الوضع وليس صفة وموصوفا عطفا على الوضع
الكلي حتى يكون هو ايضا مما يشير اليه بذلك بعينها في افراده فلا يحتاج الى التاويل كما توهم فليس المقام مقام
بيان الموضوع له كما صرح به الشارح في حتى ان اشارة الى جهة بعينه استعمال اسم الاشارة في الاشارة الى
جهة اختيار ذلك الموضوع للتعيين مع قرب المشار اليه في لفظ مثلا اشارة الى وجوده وعلى هذا يكون قوله فان
بعضا مثلا اه علة لكون اسم الاشارة ومثله من هذا القسم على خلاف المشهور وعلى احتمال الثاني يكون علة
لكون اسم الاشارة ومثله من هذا القسم على خلاف المشهور منه فقط في لتعدد افراد ما اشير اليه بهذا
او المقصود الاستفادة من كلمة مثلا على ما يرى في الاحتمال الثاني في ولا خفاء اه اظهر لا خفاء واه تعليلا
لعدم الفائدة في الهم ولكان محلا الواو وما بينهما والجملة حالا عن ضمير موضوعه تعريفي مدعى ذلك ولا يبعد ان يكون
اه توجيه اي يقول المصنف بانه يكون تركيبا اضافيا ولم يعبر عنه بعض النسخ كما حكى عنه الشريف لعدم اعتبار
بالاعجام في موضوعه منصوب بنزع الخافض يكون واسم مستتر فيه راجع الى المصنف ويقول موضوعه اسم يكون
وتقدير تركيبا في غير الشرح ان يكون كتابة موضوعه مستقلة لانه م مولوسا اعني ما كتب على هذه الصورة
ولا يخفى بعده فيه بينهم واتيم المقصود الحكم على قول المصنف بانه موضوع غير الظاهر على في مركبا
اضافيا من قبيل الاعجاب الخصوص الفظ فيتبين ان نبه في الايقاع في من قبيل الحذف والايصال فيجب سلوك مقدمه
حذف تقديره ان يكون قول المصنف مركبا اضافيا في يستلزم ان يكون هذا موضوعا له لا آخر وحصل
الجواب ان لفظ موضوع من قبيل الحذف والايصال في اصله موضوع لفظ وضمير الظاهر واستتر فيه مضمر فاضيف
الى ضمير هذا للتعيين في فلا يتجه ما سبق وما ايده كلاما متفرع على هذا الوجه وبيان ما عدم الى ما سبق
فلا شرح لبيان الكلام الى بان هذا موضوع ثم تعيين الموضوع له بالاشارة فقط واما عدم الحاجة ما افيد فلانه
عليه يبدأ الكلام ثانيا اصلا فان قلت لا يتجه ما افيد على التوجيه الاول ايضا اذ انما يثبت والتنكير عليه
في جلتين فان انما يثبت في جلة بان هذا مثلا موضوعة والتذكير في جلة وسماه قلت ليس الدوجلة
واحدة فان هذا في الجلة الاولى اخبر في مؤنثا باعتبار التعدد او التفرد باعتبار ضمير موضوعة اخر في تلك
الجلة ايضا مذكرا باعتبار القسم والتفرد باعتبار ضمير وسماه فيتجه ما افيد على التوجيه الاول وبقدر ما
ذكرت ما لوما عليك فلا تلتفت الى تمدين هذا للفاضل فانه مما لا ينبغي ان يتعلق به الاوهام في
كذا ذكر الشارح